



كلمة السيد محمد بنشعبون
وزير الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة
أمام مجلسي البرلمان
بمناسبة تقديم مشروع قانون الإطار
رقم 19-69 المتعلق بالإصلاح الجبائي

السيد الرئيس المحترم؛ السيدات والسادة النواب المحترمون؛

بداية أود التذكير بأن مشروع قانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي قد تم اعداده في ظل النقاش المجتمعي الواسع الذي يهدف إلى بناء تصور مشترك حول نظام ضريبي جديد، يواكب المستجدات على المستويين الوطني والدولي.

وباعتبار الدور المحوري للمنظومة الضريبية في رسم معالم السياسة الاقتصادية فقد تم استحضار التوجيهات الملكية السامية، الواردة في العديد من خطب جلالته والتي تضمنت تعليمات واضحة ومحدّدة ساهمت في بلورة هذا النظام الضريبي الجديد.

و في هذا السياق أكد جلالة الملك حفظه الله على رهان التسريع الاقتصادي ونجاعة المؤسسات لبناء اقتصاد قوي وتنافسي، من خلال مواصلة تحفيز المبادرة الخاصة، وإطلاق برامج جديدة من الاستثمار المنتج، وخلق المزيد من فرص الشغل مؤكداً جلالته على إنجاز ثورة حقيقية ثلاثية الأبعاد على مستوى التبسيط والنجاعة، و التخليق.

ومما لا شك فيه فإن الجبايات تعتبر مجالا خصبا لكسب رهان التنافسية. ومن أجل مواكبة المؤسسات والشركات العالمية، في رغبتها في الاستثمار والاستقرار بالمغرب. فقد أمر جلالة الملك نصره الله بالانفتاح على الخبرات والتجارب العالمية، باعتبار ذلك عماد التقدم الاقتصادي والتنموي، بما يتيح من استفادة من فرص الرفع من تنافسية المقاولات والفاعلين المغاربة معتبرا جلالته الانفتاح محفزا لجلب الاستثمارات، ونقل المعرفة والخبرة الأجنبية. وهو الدافع لتحسين جودة ومردودية الخدمات والمرافق، والرفع من مستوى التكوين، وتوفير المزيد من فرص الشغل.

وكما لا يخفى عليكم فإن النظام الجبائي يضطلع بدور هام في مجال التوزيع العادل للثروة وتحمل العبء الضريبي. وفي هذا السياق يحظى تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية باهتمام كبير من لدن جلالة الملك حفظه الله على مستوى تقليص الفوارق وتحسين الخدمات الاجتماعية ويعتبر هذا الحرص المولوي من أهم الأسباب التي كانت وراء دعوة جلالته إلى تجديد النموذج التنموي الوطني.

وفي مجال تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطنين حث جلالة الملك على العمل على تحسين أداء الإدارة، وضمان السير السليم للمؤسسات، بما يعزز الثقة والطمأنينة داخل المجتمع، وبين كل مكوناته.

أيتها السيدات والسادة،

إن التقييم الدقيق لنظامنا الجبائي، كشف عن وجود العديد من الاختلالات والنواقص فيما يخص الفعالية والعدالة تحول دون تحقيق أهدافه التحفيزية وإعادة توزيع الدخل وتنشيط نموذج التنمية الاقتصادية وتحسين قدرته على الإدماج الاجتماعي ومواكبة متطلبات الاستدامة البيئية. كل هذه النواقص تم تشخيصها ومعالجتها في إطار رؤية تشاركية للإصلاح الضريبي وللتذكير فقد أسفر تشخيص النظام الضريبي على أهم النواقص والشوائب التالية:

- كثرة التحفيزات الضريبية وانعدام وسائل ناجعة لتقييمها مما يؤثر سلبا على خزينة الدولة ويحدث ضررا بقواعد المنافسة الحرة كما يتنافى مع مبدأ المساواة أمام الضريبة،
- ضعف تنافسية المقاوله خصوصا فيما يخص القطاع الصناعي والتكنولوجيات الحديثة مما يقتضي تخفيض معدلات الضريبة على الشركات على غرار التوجه المسجل على المستوى العالمي،
- ضعف مردود الضريبة على الدخول المهنية،
- النظام الضريبي الخاص بالمهنيين الصغار معقد ولا يتلاءم مع القدرات المحدودة لهذه الفئة من الملزمين،

- إشكالية حيادية الضريبة على القيمة المضافة وضعف مردودها مع وجود حالات المصدم (**butoir**) وضعف الامتثال الضريبي للخاضعين خصوصا فيما يخص التصريح بالدين الدائم (**crédit chronique**)،
- الإكراهات المترتبة عن التزام المغرب بتطبيق التوصيات الهادفة إلى تعديل ومراجعة الأنظمة الضريبية التي تدخل في حكم «التعاملات الضارة»،
- خضوع بعض القطاعات للضريبة حسب الأسعار العادية رغم أنها تستفيد من امتياز " الإحتكار " و " الحماية "،
- تطبيق الحد الأدنى للضريبة من خلال المساهمة الدنيا يتنافى مع مبدأ تضريب الأرباح ويثقل كاهل المقاولات التي تصرح بعجز مبرر،
- وجود عدد كبير من الرسوم تثقل كاهل المقاوله بالإضافة إلى عدم استقرار النظام الضريبي وتعقيد القواعد الوعائية و المسطرية،
- استفحال ظاهرة الغش والتهرب الضريبيين وعدم التزام بعض الفئات بأداء الواجبات الضريبية والآثار السلبية للأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة،
- وجود اختلال في التوازن بين حقوق الإدارة والملمزم يؤدي إلى ضعف الامتثال الضريبي، بالإضافة إلى عدم استقرار التشريع الضريبي وتعاقب التعديلات المرتبطة به،
- رقمنة الادارة الضريبية يتطلب تطوير أداء العنصر البشري بصفته أحد ركائز نجاح الاصلاح الضريبي،
- اختلالات وضعف مردودية الجبايات المحلية،

السيدات والسادة،

لقد اعتمدت أشغال المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات على منهجية التشاور الواسع والمتعدد المشارب مع مختلف الفاعلين العموميين والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والجمعية ونخبة من الخبراء وذوي الاختصاص. ونخص بالذكر منها الهيئات الدستورية والبرلمان والوزارات والجماعات الترابية والأحزاب والمنظمات المهنية والنقابية والجمعيات والمواطنون حيث وصلت مساهماتها 167 اقتراحا مكتوبا.

وقد عهد إلى لجنة علمية، تتبع وتنسيق الأشغال التحضيرية للمناظرة ومناقشة مختلف المقترحات التي تصدر عن مجموعات العمل الموضوعاتية الأربعة عشر ذات تركيبة متنوعة والتي قامت بدراسة وتحليل المساهمات الخطية وبلورة اقتراحات على المستوى العملي والتشريعي.

وقد خلصت أشغال هذه المناظرة إلى تبني 78 توصية شكلت القاعدة التي تم على أساسها صياغة مشروع قانون إطار. ومن أهم هذه التوصيات:

- تعزيز دور الضريبة في تمويل السياسات الاجتماعية، وتهيئ الظروف الملائمة للاستثمارات المنتجة للقيمة المضافة والتي من شأنها تعزيز النسيج الاقتصادي الوطني وتحسين التنافسية،

- ملائمة التشريعات التي تؤطر النظام الجبائي الوطني مع القواعد والمعايير الدولية في مجال الحكامة الجيدة والسياسة الجبائية وفقا للالتزامات المغرب على الصعيد الدولي،

- تعزيز الأمن القانوني ووضوح الرؤية لدى المستثمرين،
- مساهمة الحماية الوطنية والحماية المحلية في تمويل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخفض العبء الجبائي المتحمل من طرف الملزمين تزامنا مع توسيع قاعدة الوعاء، وذلك بغية ضمان التوزيع العادل للتحملات الجبائية حسب الامكانيات الفعلية للمواطنين،
- إحداث نظام جبائي مبسط وملائم للمهنيين ذوي الدخل المحدود من التجار والحرفيين ومقدمي الخدمات،
- ضمان التقائية المقتضيات الجبائية مع المبادئ العامة التي يسري آثارها على القانون الجبائي وتوافقها مع القواعد المحاسبية الجاري بها العمل،
- التحفيز على تنافسية المقاولات وتعبئة الادخار مع توجيهه نحو القطاعات المنتجة وذات القيمة المضافة،
- إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد النظامي وتعزيز آليات محاربة الغش الضريبي، وتبسيط وترشيد رسوم الجماعات الترابية مع إدماجها في المدونة العامة للضرائب.
- منح التحفيزات الضريبية بعد تقييم دقيق قبلي أو بعدي لآثارها الاجتماعية والاقتصادية،
- إعادة بناء علاقة الثقة مع الملزمين في إطار من الشفافية والوضوح.

السيدات والسادة،

لقد مكن تطابق مخرجات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات وتوصيات النموذج التنموي الجديد، من بلورة مشروع متكامل لإصلاح النظام الجبائي الوطني، من خلال تحديد مكوناته ومبادئه وأهدافه وآليات تطبيقه، وتحديد الإجراءات المواكبة لتنزيله، بصفة متدرجة، ووفق أولويات وطنية محددة وبرمجة زمنية متدرجة.

وفي هذا السياق، تمت صياغة هذا القانون-الإطار ليكون تعبيراً صادقاً عن الإرادة العامة من أجل الإصلاح، والتزاماً جماعياً بالاختيارات والتدابير التي تم تحديدها. ومن أجل ذلك، فإن مشروع إصلاح النظام الجبائي موضوع هذا القانون-الإطار يهدف إلى وضع الأسس والمرتكزات، وتحديد المرجعية التي تؤطر سياسة الدولة في مجال الإصلاح الجبائي.

وتتمثل الأهداف الأساسية التي يحددها هذا القانون-الإطار في مجال الإصلاح الجبائي فيما يلي:

1) تحقيق العدالة الجبائية وضمان مساواة الجميع أمام الضريبة.

لهذا الغرض، تلتزم الدولة في هذا المشروع بتكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة لتقويم الاختلالات الحالية المتعلقة بنطاق تطبيقها وتعدد أسعارها

والحق في خصمها وإرجاعها، خصوصا بالنسبة لبعض القطاعات الحيوية الخاصة أو التابعة للدولة.

وبهدف ضمان مساواة الجميع أمام الضريبة، ستعمل الدولة على تخفيض العبء الجبائي على الخاضعين للضريبة، وذلك باعتماد توجه تدريجي نحو سعر موحد فيما يخص الضريبة على الشركات طبقا للممارسات الدولية الفضلى، وسيتم كذلك التطبيق التدريجي لمبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي بشكل تصاعدي فيما يخص الأشخاص الذاتيين، مع الحرص بالموازاة على توسيع الوعاء الضريبي وضمان توازن المالية العمومية.

كما تم في هذا السياق الالتزام بإدماج القطاع غير المهيكل كهدف استراتيجي بالإضافة إلى تعزيز آليات محاربة الغش والتهرب الضريبيين، وذلك من خلال إرساء نظام جبائي مبسط وسهل الولوج وتعزيز آليات المراقبة وسن جزاءات مناسبة للمخالفات المرتكبة و وضع برامج للتحسيس والمواكبة بمشاركة مع جميع الفاعلين المعنيين.

(2) تعزيز الحقوق والثقة المتبادلة بين الملتزمين والإدارة:

تلتزم الدولة في هذا المجال على ضمان حقوق الملتزمين وحقوق الإدارة وتعزيز علاقات الثقة بينهما من خلال تأطير السلطة التقديرية للإدارة فيما يتعلق بتفسير النصوص الجبائية وتحديد أسس فرض الضريبة وعبء تقديم الإثباتات اللازمة.

وستسهر الدولة كذلك على توضيح وتحسين مقروئية النصوص الجبائية للحد من الاختلاف في تأويلها وضمان حسن تطبيقها مع الالتزام بالتوجه نحو التقائية الأحكام الجبائية مع القواعد العامة للقانون والقواعد المحاسبية، علما أن الهدف المتوخى ليس هو المطابقة التامة بل الإلتقائية والملاءمة مع قواعد الحكامة الجبائية المعمول بها دوليا.

كما سيتم العمل على تلمين المهام المنوطة بالهيئات المكلفة بالطعون الضريبية وضمان استقلاليتها.

3) تعبئة كامل الإمكانات الضريبية لتمويل السياسات العمومية:

من أجل تعبئة كامل الإمكانات الضريبية، سيتم العمل على توسيع الوعاء الضريبي وترشيد التحفيزات الجبائية بعد تقييم أثرها الاجتماعي والاقتصادي، كما سيتم الحرص على إعادة توجيهها للقطاعات ذات الأولوية مع التقيد بتفضيل اللجوء للدعم العمومي المباشر كلما أمكن ذلك.

وسيتم كذلك تشجيع المقاولات على الاستثمار المنتج للقيمة المضافة والمحدث لفرص الشغل، لا سيما في القطاعات ذات الأولوية كالصناعة والتكنولوجيات الحديثة والابتكار، مع دعم تنافسيتها على الصعيد الوطني والدولي.

ومن جهة أخرى ستحرص الدولة على تطوير القطاع الثقافي والنهوض بالاقتصاد الاجتماعي وحماية البيئة، لا سيما من خلال إحداث ضريبة الكربون.

كما سيتم تشجيع إعادة هيكلة مجموعات المقاولات في أفق تحسين تنافسيتها وحكومتها.

4) إصلاح منظومة الرسوم الجماعية وشبه الضريبة

من أجل تحقيق التنمية الترايبية وتعزيز العدالة المالية، يهدف كذلك هذا القانون- الإطار إلى إصلاح جبايات الجماعات الترايبية والرسوم شبه الضريبة التي تشكل مكونا أساسيا من مكونات النظام الجبائي من أجل تبسيطها وترشيدها وملاءمتها مع جبايات الدولة وضمان موارد قارة لفائدتها مع وضع نمط حكامه مناسب لها.

حيث سيتم العمل على التجميع التدريجي للرسوم المحلية المطبقة على الممتلكات العقارية وتلك المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، وكذا مراجعة وتجميع الرسوم شبه الضريبة والواجبات والرسوم المستخلصة لفائدة الدولة المنصوص عليها في نصوص تشريعية أو تنظيمية.

5) تعزيز نظام الحكامة الفعالة والناجعة

من أجل تجويد الخدمات المقدمة للملزمين ستحرص الدولة على مواصلة ورش تحديث ورقمنة الإدارة ودعم مواردها البشرية وتعزيز علاقات التعاون مع شركاءها وتطوير آليات التبادل بين نظم المعلومات.

ولتعزيز نجاعة وفعالية الإدارة الجبائية ستسهر الدولة على تعزيز مهام المشورة والإرشاد وتحسين وسائل الإعلام والتواصل مع الملزمين والتقييم الدوري لأدائها.

وستقوم الدولة كذلك بإنجاز تقييم دوري للآثار الاجتماعية والاقتصادية للتدابير الجبائية وستسهر لهذه الغاية على وضع مرصد للجبايات.

ويقترح في الأخير إدراج قيم المواطنة الضريبية في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

شكرا على حسن إصغائكم و سألقي رهن إشارتكم طوال مسار مناقشات و مداولات هذا المشروع

والسلام عليكم و رحمة الله و بركاته